أزمات التنمية السياسية:

سمح عمل لجنة السياسات المقارنة ن و انطلاقا من مفهوم النظام السياسي عند **"الموند"** بأنه: "نظام التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة والذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف....."بإعطاء منظور جديد للتنمية السياسية، يقوم على الاهتمام بتحليل المشكلات الأساسية أو الأزمات التي يبدو أنها تثار تاريخياً في عملية التنمية السياسية.

وينظر لمفهوم الأزمة على أنه تهديد خطير لوجود النظام السياسي أوهي تغيير مهم في طريقة عمل السياسة سواء أكان ذلك نتيجة إدخال مؤسسات جديدة أم نتيجة تغيرات في العملية السياسية. وهذا يعني أن التنمية السياسية تستند إلى بناء المؤسسات والعمل على حل المشكلات و الأزمات التي تواجه النظام لضمان زيادة قدرته على تحقيق الأهداف.

وعموما تشمل أزمات التنمية السياسية كما حددها "**لوسيان باي**" ما يلي :

1- أزمة الهوية:

يعد مفهوم الهوية من المفاهيم الحديثة التي ترتبط بالوجود والذات والتراث الثقافي مثلما ترتبط بالتعدد والتنوع والاختلاف، وأن الانشغال بالهوية ليس عيباً أو سلوكاً مثيراً الانتباه والاستغراب إذ كان ايجابياً، ولكن حين يكون سلباً يساعد على تراجعها والاستغراق في الأوهام والهواجس وقد يتحول الأمر إلى تعمق الشعور بالعجز والقهر والاضطهاد ويزيد من القلق والاستلاب، والأكثر خطورة حين يتحول تسويغ العجز إلى إلغاء المسؤولية على الآخر، ويشير الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني **"هابرماس"** إلى أن الخلاف وليس الاختلاف هو السبب الرئيسي في أزمة الهوية، وتحدث هذه الأزمة عندما يصحب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز إنتماءاتهم التقليدية أو الضيقة وهناك ثلاثة أسباب رسمية لأزمة الهوية هي:

أ- التباين العرقي: خلقت الحدود المعلقة بعد الاستثمار في الكثير من دول العالم الثالث نوعاً من تعدد العرقيات وبالتالي تعدد الولاءات حيث تغيب مسألة الولاء للوطن كما أن الحروب والصراعات القبلية والطائفية والعرقية تؤدي إلى تمزق في مسألة الولاء وغياب الاستقرار السياسي وانقلابات كلها عوامل تؤثر على الهوية الوطنية.

ب- التخلف الاقتصادي والحضاري: التباين الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية اقتصاديا وثقافياً واجتماعيا أثر كثيراً على مفهوم الهوية الوطنية حيث يلاحظ انعدام الثقة في مقومات الهوية الوطنية لدى العالم الثالث فأصبح التقليد هو الصفة أو السمة البارزة في الرموز والأفكار والمظاهر مؤثرات سلبية على الهوية الوطنية كما أن التكنولوجيا المتقدمة ووسائل الاتصال الحديثة والعولمة كان لها الأثر السلبي على الهوية.

ج- التفاوت الطبقي: الانقسام الطبقي الحاد بين فئات المجتمع الواحد، ولد نوعاً من تقارب المصالح بين الطبقات الاجتماعية كان له انعكاس سلبي على الهوية الوطنية.

2- أزمة الشرعية:

تتمثل أزمة الشرعية في طرح مجموعة من التساؤلات حول مدى شرعية صناعة وصناع القرارات في المجتمع، وهي تثار خلال مرحلة الانتقال من التقليدية إلى الحداثة، وهذا بصدد إعادة النظر في أنماط السلطة القبلية، والطائفية والاتجاه نحو بناء مؤسسات ومحاولة الانتقال إلى أساليب الحكم من خلال مؤسسات شرعية. وبهذا فهي أزمة تتعلق أساساً بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة باعتبارها لا تتمتع بالشرعية، إذا لم يوجد فصل حقيقي للسلطات إضافة إلى غياب التداول السلمي للسلطة حيث يكون انتقال السلطة بانقلاب عسكري أو توريث سياسي كما أن قمع الأصوات المعارضة وتنظيم انتخابات شكلية كلها عوامل تؤدي إلى ظهور أزمة شرعية.

3- أزمة المشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية بأنها عملية يمارسها الأفراد بهدف تأثير في القرارات القائمين على السلطة السياسية وهي أيضاً عملية مساندة أو معارضة لقسم سياسة معينة. والمشاركة السياسية درجات تتمثل في تقليد منصب سياسي، السعي نحو منصب سياسي والعضوية الايجابية في تنظيم السياسي، والعضوية السلبية في تنظيم سياسي، المشاركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات والتصويت والاهتمام العام بالسياسة. وتنجم أزمة المشاركة السياسية عند عدم تمكن أفراد المجتمع من المساهمة في أحد هذه الجوانب وبالتالي في الحياة العامة.

4- أزمة التغلغل:

وهي عادة ما ترتبط أيضاً بمشكلة التكامل وهذا يتضمن عنصرين يتمثل الأول في : قدرة السلطة على فرض سيطرتها على الإقليم الخاضع لسيادتها. ويتمثل الثاني في: توافر مجموعة من الاتجاهات لدى أفراد المجتمع إزاء الأمة عموماً تشمل الولاء والإخلاص والرغبة في تغليب الاعتبارات القومية على الاعتبارات المحلية الضيقة. وترتبط مشكلة التغلغل بمدى قدرة السلطة على الوصول بسياساتها إلى أطراف المجتمع بمعنى عدم قدرة السلطة على التغلغل والنفاذ إلى كافة إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه. ويمكن القول في أن أزمة التغلغل لها أسباب متعددة أبرزها:

أ- أسباب جغرافية: اتساع الإقليم وشساعته وتضاريسه الوعرة، يؤثر على تغلغل الدولة في بعض المناطق، كما هو الشأن في الهند والفلبين على سبيل المثال.

ب- أسباب عرفية: تعدد الأعراف والطوائف والاثنيات تكرس أزمة التغلغل في المناطق، كما هو الحال في العراق، نيجيريا، الهند. والملاحظة أن أزمة التغلغل لها علاقة وطيدة بأزمتي الهوية والشرعية ففي حالة عدم القدرة على التغلغل في بعض المناطق تنشأ أزمة الهوية والشرعية.

5- أزمة التوزيع:

وتتعلق بمدى قدرة السلطة على تقسيم و توزيع العوائد والأعباء بفعالية، وتشير أزمة التوزيع إلى الزيادة السريعة في المطالب الشعبية المتعلقة بالمنافع من الحكومة، وعدم قدرة هذه الأخيرة على الاستجابة ، في حين أنها مسؤولة على مستوى المعيشة في أي مجتمع. فأزمة التوزيع تتمثل في عجز النظام السياسي عن توزيع عوائد وأعباء التنمية بشكل فعال وسليم.

6- أزمة الاندماج والتكامل:

تغطي هذه الأزمة مشكلات ربط السياسة الشعبية بعمل الحكومة وهكذا فإنها تمثل المعالجة الفعالة والملائمة، لكل من أزمتي التغلغل والمشاركة. لذلك فإن أزمة الاندماج تنصب على المدى الذي ينظم فيه النظام السياسي وعدة روابط متفاعلة فيما بينها وهذه الروابط قائمة بين مختلف الجماعات والمصالح الساعية وراء مطلب لها لدى النظام، كما أن الأزمة تتعلق بكيفية تنظيم الوحدات الاجتماعية الوطنية السياسية والاقتصادية والعرقية والدينية، واندماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة أي أن الأزمة تظهر عادة عند حدوث الاختلال وعدم التوازن بين الفاعلية الرامية لمعالجة أزمتي التغلغل والمشاركة وعجزها عن تحقيق أهدافها.